

ابن حزم ونقد المنطق  
( الكليات الخمس  
نموذجاً )

تأليف

د. رواء محمود حسين

# ابن حزم ونقد المنطق

(الكليات الخمس نموذجاً)

تأليف

د. رواء محمود حسين

صفر / 1436 هـ

كانون الأول / 2014 م

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن

تبعهم:

يعد ابن حزم أحد أبرز المفكرين والفقهاء المسلمين، وتتجلى نتاجاته في مجال الفقه والأصول والأديان المقارنة وغيرها. وفي دراستنا هذه نكشف عن جهد بارز قام به ابن حزم في مجال مغاير لما عرف به وهو علم المنطق.

وبالنظر إلى ضخامة منجز ابن حزم في مجال علم المنطق فقد آثرنا أن نركز على موضوع أطروحته النقدية والتحليلية في مجال الكليات الخمس، وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام.

نأمل أن تكون هذه الدراسة قد قدمت مساهمة جديدة في مجالها، ومن الله سبحانه التوفيق.

د. رواء محمود حسين

## في الدفاع عن علم المنطق:

يدافع ابن حزم عن مشروعية علم المنطق بأنه يعود إلى عظيم النعمة الإلهية من تعليم آدم الأسماء، وهو البيان عن جميع الموجودات، على اختلاف وجوهها، وبيان معانيها، التي من أجل اختلافها وجب أن تختلف أسماؤها، ومعرفة وقوع المسميات تحت الأسماء فمن جهل مقدار هذه النعمة عند نفسه، وسائر نوعه، ولم يعرف موقعها لديه، لم يكن يفضل البهائم إلا في الصورة. ويؤكد ابن حزم أن من لم يعلم صفات الأشياء المسميات، الموجبة لافتراق أسمائها ويحد كل ذلك بحدودها، فقد جهل مقدار هذه النعمة النفيسة، وفشل فشلاً ذريعاً. ويجب ابن حزم على السؤال الآتي: فهل تكلم أحد من السلف الصالح في هذا؟ قائلاً: إن هذا العلم مستقر في نفس كل عاقل، فالذهن الذكي واصل بما مكنه الله تعالى فيه من الفهم، إلى فوائد هذا العلم، بخلاف الجاهل، وهكذا سائر العلوم. وهكذا الحال في علم النحو فما تكلم فيه أحد من السلف الصالح، لكن لما فشا جهل الناس، باختلاف الحركات التي باختلافها اختلفت المعاني في اللغة العربية، وضع العلماء كتب النحو، فرفعوا إشكالا عظيمة، وكان ذلك معيناً على الفهم لكلام الله عز وجل، وكلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ابن حزم (ت 456 هـ): "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"،

تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار مكتبة الحياة - بيروت، 1900م، ص 3.

ولعل هذا الغرض العلمي ذاته هو الذي دفع الغزالي إلى تأليف كتابه الموسوم: " معيار العلم في فن المنطق " حين قال: " إن الباعث على تحرير هذا الكتاب الملقب بمعيار العلم غرضان مهمان: أحدهما تفهيم طرق الفكر والنظر، وتتوير مسالك الأقيسة والعبر؛ فإن العلوم النظرية لما لم تكن بالفطرة والغريزة مبذولة وموهوبة كانت لا محالة مستحصلة مطلوبة، وليس كل طالب يحسن الطلب، ويهتدي إلى طريق المطلب، ولا كل سالك يهتدي إلى الإستكمال، ويأمن الإغترار بالوقوف دون ذروة الكمال ولا كل ظان الوصول إلى شاكلة الصواب آمن من الإنخداع بلا مع السراب " .<sup>2</sup>

### تقييم المواقف من علم المنطق:

ويحاجج ابن حزم أن من سلف من الحكماء القدماء جمعوا كتباً رتبوا فيها فروق وقوع المسميات تحت الأسماء التي اتفقت جميع الأمم في معانيها، وإن اختلفت في أسمائها التي يقع بها التعبير عنها، إذ الطبيعة واحدة، والاختيار مختلف شتى، ورتبوا كيف يقوم بيان المعلومات من تراكيب هذه الاسماء، وما يصح من ذلك وما لا يصح، وحدوا في ذلك حدوداً ورفعوا الإشكال، فنفع الله تعالى بها منفعة عظيمة، وقرّبت بعيداً،

<sup>2</sup> أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ): " معيار العلم في فن المنطق"، تحقيق الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، عام 1961م، ص 63.

وسهّلت صعباً، وذلت عزيزاً في إرادة الحقائق، فمنها كتب أرسطاطاليس الثمانية المجموعة في حدود المنطق. ويضيف ابن حزم: إن من البر الذي نأمل أن نغبط به عند ربنا تعالى بيان تلك الكتب لعظيم فائدتها فإننا رأينا الناس فيها على ضروب أربعة: الثلاثة منها خطأ بشيع وجور شنيع، والرابع حق مهجور، وصواب مغمور، وعلم مظلوم؛ ونصر المظلوم فرض وأجر.<sup>3</sup>

ولعل الكندي قد سبق ابن حزم بوقت طويل في الإحتجاج بضرورة الإفادة من كتب القدماء، والمقصود بهم طبعاً الفلاسفة اليونان، حين قال: " فينبغي أن يعظم شكرنا للاثين ببسير الحق، فضلاً عما أتى بكثير من الحق، إذ أشركونا في ثمار فكرهم وسهلوا لنا المطالب الحقبة الخفية، بما أفادونا من المقدمات المسهلة لنا سبل الحق، فإنهم، لو لم يكونوا، لم يجتمع لنا، مع شدة البحث في مددنا كلها، هذه الأوائل الحقبة التي بها تخرجنا إلى الأواخر من مطلوباتنا الحقبة، فإن ذلك إنما اجتمع في الأعصار السالفة المتقدمة عصرًا بعد عصر إلى زماننا هذا، مع شدة لزوم البحث ولزوم الدأب وإيثار التعب في ذلك".<sup>4</sup>

<sup>3</sup> ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، ص 3 - 4.

<sup>4</sup> الكندي: "رسائل الكندي الفلسفية"، تحقيق د. محمد عبد الهادي ريدة، دار الفكر العربي، القاهرة،

1369 هـ - 1950 م، ص 102.

وقد وجهنا نقداً للمنهجية المذكورة في مؤلفات سابقة، ولا مجال لعرض الإستدلالات النقدية بشكل كامل هنا. وكانت واحدة من النتائج المهمة تأسيس علم الحكمة الإسلامية.<sup>5</sup>

ويصنف ابن حزم الناس في موقفهم من علم المنطق إلى أربعة ضروب:

الضرب الأول: حكموا على تلك الكتب بإنها محتوية على الكفر وناصره للإلحاد، دون أن يقفوا على معانيها أو يطالعوها بالقراءة. فلا بد من إزالة هذا الباطل من نفوسهم الجائرة الحاكمة قبل التثبيت، القابلة دون علم، القاطعة دون برهان، ورفع المآثم الكبير عنهم بإيقاعهم هذا الظن الفاسد على قوم برآء ذوي ساحة سالمة وبشرة نقية.

الضرب الثاني: قوم يعدون هذه الكتب هذياناً من المنطق، وبالجملة فأكثر الناس سراع إلى معاداة ما جهلوه وذم ما لم يعلموه.

الضرب الثالث: قوم قرأوا هذه الكتب المذكورة بعقول مدخولة وبصائر غير سليمة، وهم أبعد الناس عنها وأناهم عن درايتها.

<sup>5</sup> ينظر: د. رواء محمود حسين: " العروة الوثقى : مدخل إلى علم الحكمة الإسلامية"، دار ناشري للنشر الأليكتروني، الكويت، 1434 هـ - 2013 م، ص 83 - 101. وينظر أيضاً: د. رواء محمود حسين: " شرعة ومنهاج: أصول المنهج العلمي في علم الحكمة الإسلامية"، ط1 ، دار ناشري للنشر الأليكتروني، الكويت، 1435 هـ - 2014 م، كل الكتاب.

الضرب الرابع: قوم نظروا بأذهان صافية وأفكار نقية من الميل وعقول سليمة فاستناروا بها ووقفوا على اغراضها فاهتدوا بمنارها وثبت التوحيد عندهم ببراهين ضرورية لا محيد عنها، وشاهدوا انقسام المخلوقات وتأثير الخالق فيها وتدبيره إياها، ووجدوا هذه الكتب الفاضلة كالفرق الصالح.<sup>6</sup>

وقد حمل ابن طموس أيضاً حملة نقدية على أولئك الذين ينتقدون علم المنطق من خارج بدون فهم لقواعده وماهيته والأغراض التي يسعى المنطق إلى تحقيقها.<sup>7</sup>

<sup>6</sup> ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، ص 3 - 4. وللمقارنة في بين المواقف الإسلامية من شرعية دراسة المنطق، ينظر: أحمد عبد المنعم الدمنهوري: "إيضاح المبهم لمعاني السلم" (شرح على متن السلم المنورق في علم المنطق، اعتنى به مصطفى الأزهرى، ط1، دار البصائر، القاهرة، 1429 هـ - 2008 م، ص 39 - 42، وللمقارنة أيضاً: د. رواء محمود حسين: "الإنجاز المنطقي للدكتور محمد رمضان عبد الله: قراءة تحليلية في المقدمات المنطقية"، بحث منشور في أعمال المؤتمر الفلسفي التاسع لقسم الدراسات الفلسفية، بيت الحكمة، بغداد، والموسوم: "الفلسفة العراقية من البواكير إلى الحاضر"، تشرين الثاني/2009 م، ص 60.

<sup>7</sup> ابن طموس: "المدخل لصناعة المنطق"، الجزء الأول: "كتاب المقولات وكتاب العبارة"، المطبعة الأبيريقية، 1916 م، ص 8 - 10.



## المدخل إلى المنطق أو إيساغوجي:

إيساغوجي يمكن أن تعرف ب: القول الشارح، القضايا، القياس، والعكس. وهي ترجمة من التراجم للكلمة اليونانية وتعني: الكليات الخمس، وهي: "اللفظ الدال يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن وعلى ما يلزمه في الذهن بالالتزام كالإنسان فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام".<sup>8</sup>

وهو المسمى باللغة اليونانية إيساغوجي، ومعناه: "المدخل" وهو خاصة من تأليف فرفوربيوس الصوري. والكتب التي بعده من تأليف أرسطاطاليس. ويشير ابن حزم إلى انقسام الأصوات المسموعة جميع الاصوات الظاهرة من المصوتين فإنها تنقسم قسمين: إما أن تدل على معنى، وإما أن لا تدل على معنى. فالذي لا يدل على معنى لا وجه للإشتغال به لأنه لا يحصل لنا منه فائدة نفهمها؛ وطلب ما هذه صفته ليس من أفعال أهل العقول. وهذا مثل كل صوت سمعته لم تدر ما هو؛ ويدخل فيه أيضا الكلام الظاهر من المجانين ومن جرى مجراهما. إن الصوت الذي يدل على معنى ينقسم قسمين: إما أن يدل بالطبع وإما أن يدل بالقصد

<sup>8</sup> محمد شاکر: "الإيضاح لمتن إيساغوجي في المنطق"، مطبعة النهضة، مصر، 1345 هـ -

1926 م، ص 14.

فالذي يدل بالطبع هو كصوت الديك الذي يدل في الأغلب على السحر، وما أشبه ذلك من اصوات الحيوان غير الإنسان. فهذه إنما تدل بالعادة المعهودة مما في شاهده تلك الأصوات، لا أنا نفهمها ما نتخاطب به فيما بيننا باللغات المتفق عليها بين الأمم التي نتصرف بها في جميع مراداتنا. وأما الصوت المقصود فهو الكلام الذي يتخاطب الناس به فيما بينهم ويتراسلون بالخطوط المعبرة عنه في كتبهم لإيصال ما استقر في نفوسهم من عند بعضهم إلى بعض، وهذه التي عبر عنها الفيلسوف بأن " سماها الأصوات المنطقية الدالة ".<sup>9</sup>

إن هذا القسم ينقسم قسمين: إما أن يدل على شخص واحد وإما أن يدل على أكثر من شخص واحد؟ فأما الذي يدل على شخص واحد فهو كقولنا زيد وعمرو وأمير المؤمنين والوزير وهذا الفرس وحمار خالد وما أشبه ذلك. فهذه إنما تعطينا إذا سمعنا الناطق ينطق بها الشخص الذي أراد الناطق وحده، وأما القسم الثاني: وهو الذي يدل على أكثر من واحد فهو كقولنا الناس والخيل والحمير والثياب والألوان وما أشبه ذلك، وهو المقصود بالبحث والدراسة. وهو على قسمين: أحدهما دال على جماعة الأشخاص دلالة لا تفارقها البتة، ولا ترتفع عنها إلا بفسادها، وهذا القسم سماه الفيلسوف " ذاتياً " وشبهه بجزء من أجزاء ما هو فيه للزومه إياه، ونحن

<sup>9</sup> ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، ص 11 - 12.

نقول إنه ألزم لما هو فيه من الجزء لسائر أجزائه. فإن الجزء قد يذهب وتبقى سائر الأجزاء بحسبها كيد الإنسان تقع ويبقى إنساناً بحسه. وهذا اللفظ إن ذهبت الصفات التي من أجلها استحق الشيء المسمى أن يسمى بهذا الأسم بطل المسمى به جملة. والقسم الثاني دال على جماعة أشخاص دلالة قد تفارق ما هي فيه أو تتوهم مفارقتها له ولا يفسد بمفارقتها إياه. وهذا القسم سماه الفيلسوف " غيرياً ". و إما أن يكون لفظ يسمى به أشخاص كثيرة مختلفة بأشخاصها وبأنواعها، ويجب بذلك اللفظ من سأل فقال: " ما هذا الشيء ؟ " ويسمى ذلك اللفظ " جنساً "؛ وإما أن يكون لفظ يسمى به أشخاص كثيرة مختلفة بأشخاصها لا بأنواعها، ويجب بذلك من سأل فقال: " ما هذا من الجملة التي سميت؟ " فاتفقنا على أن سمينا هذا اللفظ " وإما أن يكون يسمى به أشخاص كثيرة مختلفة أنواعها وأشخاصها إلا أنه يجب به من سأل فقال: " أي شيء هذا من الجملة التي سميت؟ " وهذا ما يسمى " فصلاً ".<sup>10</sup>

فهذه الثلاثة أقسام هي ذاتيات. وبيان ذلك أن تقول: ما هذا؟ فيقال لك جسم؛ فنقول: أي الأجسام هو؟ فيقال: النامي؛ فيقال أي النماة هو؟

<sup>10</sup> ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، ص 12 - 15. وقارن مع: الأمدي: " شرح الولدية في آداب البحث والمناظرة"، وبهامشه شرح العلامة البيهقي المعروف بملا عمر زاده، الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1380 هـ - 1960 م، 14.

فيقال لك: ذو السعف والخص والورق والجريد والمستطيل والثمرة المسماة  
تمراً. فالجسم: جنس، والنامى: نوع، وقولك: ذو السعف والخواص والجريد:  
فصل؛ وإذا أسقطت الصفات المذكورة، التي من أجلها استحقت تلك  
الأشخاص أن تسمى بالأسماء، وتوهمت معانيها معدومة، سقطت عنها تلك  
الأسماء البتة، فلهذا سميت ذاتية. أما القسم الثاني المسمى غيرياً فينقسم  
قسمين: إما لفظ يدل على مختلفين بأنواعهم في جواب " أي " فيكون "   
عرضاً عاماً " وإما لفظ يدل على مختلفين بأشخاصهم في جواب " أي "   
فيكون " عرضاً خاصاً ". أما الحد والرسم وجمل الموجودات وتفسير الوضع  
فينبغي أن يعلم أنه لا موجود أصلاً ولا حقيقة البتة إلا الخالق وخالقه فقط،  
ولا سبيل إلى ثالث أصلاً. فالخالق واحد أول لم يزل. وأما الخلق فكثير. ثم  
نقول: أما الخلق فينقسم قسمين لا ثالث لهما أصلاً: شيء يقوم بنفسه  
ويحمل غيره، وهو المسمى " جوهرًا "؛ وشيء لا يقوم بنفسه ولا بد ان يحمله  
غيره وهو المسمى " عرضاً ". فالجوهر هو جرم الحجر والحائط والعود وكل  
جرم في العالم. والعرض هو طوله وعرضه ولونه وحركته وشكله وسائر  
صفاته هي محمولة في الجرم.<sup>11</sup> وعلى العموم، فالحد هو: " قول دال  
على ماهية الشيء، أي حقيقته الذاتية".<sup>12</sup>

<sup>11</sup> ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، ص 12 - 17.

<sup>12</sup> أثير الدين الأبهري: " مغني الطلاب: شرح متن إيساغوجي"، تحقيق محمود رمضان البوطي،

ط1، دار الفكر، دمشق، 1424 هـ - 2003 م، ص 39.

## الجنس:

يعرفه ابن حزم بأنه: " اللفظ الجامع لنوعين من المخلوقات فصاعداً، وليس يدل على شخص واحد بعينه كزيد وعمرو، ولا على جماعة مختلفين بأشخاصهم فقط مثل: الناس، أو الأبل، أو القبلة، لكن على جماعة تختلف بأشخاصهم وأنواعهم مثل " الحي " الذي يدل على الخيل والناس والملائكة. والجنس هنا ليس يقع على بعض ما يقتضيه حده، لكن على كل ما يقع عليه لحد، وهو لا يفارق ما تقع عليه التسمية به إلا بفساد المسمى واستحالاته. وذلك مثل " الجواهر " فإن هذه اللفظة يسمى بها كل قائم بنفسه حاملاً لغيره، فلا يمكن أن يوجد شيء قائم بنفسه حامل لغيره لا يسمى جوهراً، ولا يمكن أن يوجد جواهر لا يكون قائماً بنفسه حاملاً لغيره. ولو أنك توهمت هذا الشيء غير قائم بنفسه، لبطل أن يسمى جوهراً. وأما البلدة فقد ينتقل عنها الإنسان إلى غيرها ويبقى إنساناً بحسبه. وكذلك الخطة والصناعة والتجارة.<sup>13</sup>

ويعرف الجنس أيضاً بأنه: " المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في

جواب ما هو".<sup>14</sup>

<sup>13</sup> ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، ص 20.

<sup>14</sup> الخبيصي: "شرح الخبيصي على متن تهذيب المنطق"، بدون بيانات أخرى، ص 19.

ويمكن أن يقارن هذا التحديد بمفهوم الفارابي عن الكلي حين يحمل من جهتين: إما حملاً مطلقاً أو غير مطلق. والحمل المطلق هو الذي إذا قرن بموضوعه قولنا: كل صدق الحمل، مثل: كل إنسان حيوان. والحمل غير المطلق هو الذي إذا قرن بموضوعه قولنا كل كذب الحمل، مثل قولنا: كل إنسان حيوان، فإذا قرن بالموضوع حرف ما صدق، وهو أن نقول: حيوان ما إنسان.<sup>15</sup>

كما يعرف الكلي أيضاً بأنه: " هو الذي يحمل أو يصدق مفهومه على كثيرين، أو هو المفهوم الذي لا يمتنع صدقه على أكثر من واحد ولو بالفرض".<sup>16</sup>

## النوع:

سمى الأوائل النوع في بعض المواضع إسماً آخر وهو " الصورة " ويرى ابن حزم هذا اتباعاً للغة اليونان، فربما كان هذا الإسم عندهم، أي الذي يترجم عنه في اللغة العربية بالصورة، واقعاً على النوع المطلق، ولا

<sup>15</sup> الفارابي: " كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق"، حققه وقدم له وعلق عليه محسن مهدي، ط2، دار المشروق، بيروت، بدون تاريخ، ص 62.

<sup>16</sup> الفزويني: "الشمسية في القواعد المنطقية"، تقديم، تحليل، تعليق، وتحقيق الدكتور مهدي فضل الله، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1998 م، ص 58.

معنى للإشتغال به لأنه لا فائدة فيه. وإنما المقصود إلى تسمية كل جماعة متفقة في حدها أو رسمها مختلفة بأشخاصها فقط به، مثل: الملائكة والناس والجن والجراد والسواد والبياض والنجوم والنخل والتفاح والقيام والقعود وما أشبه ذلك كله. والنوع واقع تحت الجنس لأنه بعضه. وقد يجمع الجنس أنواعاً كثيرة يقع اسمه؟ أي إسم الجنس - على كل نوع منها، ويوجد حده في جميعها وتتاين هي تحته بصفات يختص بها كل نوع منها دون الآخر. مثل قولنا: حي فيقع تحت هذه التسمية الناس والأسد والخيل والبغال وسائر الحيوانات، فإذا حددنا الحي فقلنا: هو الحساس المتحرك بإرادة كان هذا الحد أيضا جامعا لكل ما ذكرنا وموجوداً في جميعها، وكان كل نوع مما ذكرنا يختص بصفة دون سائرهما، كالمنطق والصهيل وغير ذلك.<sup>17</sup>

وبخلاصة مكثفة يعرف النوع ب: " المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو ".<sup>18</sup>

## الكلام الجامع في الأجناس والأنواع:

<sup>17</sup> ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، ص 21.

<sup>18</sup> قطب الدين الرازي: " تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين الكاتبي

القرظوني"، وعليه حاشية الشريف الجرجاني، انتشارات بيدار، قم، 1426 هـ ، ص 191.

يقدم ابن حزم تصوراً شاملاً للأجناس والأنواع ببيان أن الأجناس التي لا تكون نوعاً أصلاً وهي أوائل في قسمة العالم فالأصول منها أربعة، والعشرة منها هي: الجوهر، والكم، والكيف، والإضافة: والمتى، والأين، والنسبة والملك، والفاعل، والمنفعل. والأربعة التي حققوا أنها رؤوس المبادئ وأوائل القسم: الجوهر والكم والكيف والإضافة. وأما الست الباقيات فمركبات من الأربع المذكورة، أي من ضم بعضها لبعض. إن الجوهر وحده قائم بنفسه وحامل لسائرهما، والتسعة الباقية محمولات في الجوهر وأعراض له وغير قائمات بأنفسها. إن الجنس منه حد كل ما تحته. والطبيعة هي قوة في الشيء توجد بها كفيياته على ما هي عليه. فما لم يكن منبأً عن طبيعة ما تحت اسمه فليس جنساً.<sup>19</sup>

ويضيف ابن حزم فكل ما يقع تحت جنس واحد فلا يكون وجوده إلا على صفة واحدة جامعة لجمعه، أي يجد واحد جامع لكل ما تحت الجنس، أو بخاصة واحدة جامعة لكل ما تحت الجنس، وخواص الرؤوس المحققة من هذه العشر مختلفة فوجب أن لا تكون كلها تحت جنس واحد، فوجب أن لا يكون موجود جنساً لهذه العشر البتة. وأما لفظه حق وشيء فبعض هذه العشر إنما هو حق بنفسه، وهو الجوهر، وكذلك هو أيضاً شيء بنفسه، وسائرهما إنما هي حق بغيرها وشيء بغيرها، لأنها إنما تحققت بالجوهر، وبه

<sup>19</sup> ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، ص 23.



صارت أشياء، ولولا الجوهر لم تكن حقاً ولا شيئاً. وكل ما يقع تحت جنس طبيعته واحدة لا مختلفة، وهذه الأشياء طبائعها مختلفة ، فوجب أن لا يكون حق وشيء جنساً لها. أما لفظة معلوم فقد تقع على الموجود والمعدوم والحق والباطل لأن الباطل معلوم أنه باطل، والمعدوم معلوم أنه معدوم، فليس أيضاً، ولأنه كان يجب ان يكون الباطل والحق تحت جنس واحد وهذا محال شنيع. وأيضاً فأن وجودنا بعض هذه الرؤوس مخالف لوجودنا سائرنا فبعضها تجدها النفس بالحواس الأربعة المؤديات لصفات محسوساتها إلى النفس الحساسة، غير قائمة بأنفسها، وبعضها تجدها النفس بمجرد العقل، غير قائمة بأنفسها، كوجود العدد والزمان والإضافة، وبعضها تجدها النفس بتوسط من الحواس والعقل معاً، غير قائمة بأنفسها، كالحركات، وبعضها تجده النفس بتوسط العقل والحواس معا قائما بنفسه كالجوهر، وقد نجد النفس بمجرد العقل ويتدرج من وجودها هذه العشرة إلى معرفة ما هو موجود حقاً غير موصوف بشيء من صفات هذه العشر وهو الأول الواحد الخالق الذي لم يزل لا إله الا هو.<sup>20</sup>

<sup>20</sup> ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، ص 23 - 24.

## الفصل:

بشكل دقيق فالفصل هو: " جزء الماهية الذي ليس تمام المشترك بينها وبين نوع آخر، بل إما أن يكون بعض تمام المشترك مساوياً له، أو لا يكون مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر أصالة، فإن كان الثاني ... إن لم يكن مشتركاً أصلاً فيكون جزءاً مختصاً بها مميّزاً لها عن جميع أغيرها، وهو الفصل القريب كما يأتي الناطق بالنسبة للإنسان، فإنه جزء من ماهية الإنسان التي هي الحيوان للناطق، وليس تماماً للمشارك الذي هو الحيوان مساو له، لأن الحيوان هو الجسم الحساس، فالحساس فصل للحيوان الذي هو جنس للماهية... ".<sup>21</sup>

يبين ابن حزم ماهية الفصل بالإشارة أن الفصل هو ما فصل طبيعة من طبيعة، فإنك متى رفعت النطق والموت عن الإنسان لم يكن إنساناً أصلاً، بوجه من الوجوه، وهذا فرق ما بين الفصل والخاصة. ولذلك سمي هذا الفصل ذاتياً. وبهذا الفصل تقوم الأنواع تحت الجنس وينفصل بعضها من بعض، ويتميز بعضها من بعض. ومنفعته عظيمة في كل علم، إذ قد يلزم بعض النامي ما لا يلزم بعضه، ويلزم بعض الحي ما لا يلزم سائره، فلولا الفصول المميزة لكل نوع على حدة، لاختلفت الأحكام والصناعات وجميع

<sup>21</sup> أبو بكر عبد الرحمن بن شهاب الدين الحسيني العلوي: "تحفة المحقق بشرح نظام المنطق"، المنار، القاهرة، 1330 هـ، ص 48.

فوائد العالم، فلم تستتب. واعلم أن هذه الفصول تسميها الأوائل " الجوهريّة " للزومها ما هي فيه، فكأنها الجواهر لثباتها. إن الفصول والأجناس والأنواع لا تقبل الأشد ولا الأضعف، ولا تقع على ما تقع إلا وقوعاً مستوياً، لا يجوز أن يكون إنسان أشد في انه إنسان من إنسان آخر، والمعني به أنه آدمي وإنسان فقط، ولا يكون فرس أضعف فرسية من فرس آخر، ولا حمار أقوى حمارية من حمار آخر وهكذا كل أشياء استوت في جنس أو نوع أو فصل، فإنها كلها فيه متساوية لا يفضل في كونها إياه بعضها بعضاً أصلاً بوجه. ورسم الفصل: هو الذي تتميز به الأنواع بعضها من بعض تحت جنس واحد، والفصول موجودة في الانواع بالفعل، وفي الجنس بالقوة. والمقصود بالقوة: إمكان ان يكون، وبالفعل: إنه قد كان وجب وظهر ووجد، فإذا قلنا: الحي: فإن النطق فيه بالقوة، أي أن بعض الأحياء ناطقون، ولو كان الناطق فيه بالفعل لكان كل حي ناطقاً، وهذا محال. وإذا قلنا: الحي الناطق، فالنطق فيه بالفعل أي أنه قد ظهر ووجد.<sup>22</sup>

ويمكن فهم ما تقدم من خلال كلام الغزالي عن الكلي والجزئي حين يعرف الكلي بأنه: "إسم مشترك ينطلق على معنيين، هو بأحدهما موجود في الأعيان، وبالمعنى الثاني موجود في الأذهان لا في الأعيان". أما الأول فهو للشيء المأخوذ على الإطلاق متغير اعتبار ضم غيره إليه، واعتبار

<sup>22</sup> ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، ص 32 - 33.

تجريده من غيره بل من غير التفات إلى أنه واحد، فإن الإنسان بما هو إنسان شيء وبما هو واحد أو أكثر، وذلك له بالقوة أم بالفعل شيء آخر، فإن الإنسان إنسان بلا شرط آخر البتة، ثم العموم أو الخصوص شرط زائد على ما هو إنسان، والوحدة والكثرة كذلك، فإن من علم الإنسان فقد علم أمراً واحداً ومن علم أن الإنسان المعلوم له وحدة فقد علم شيئين أحدهما الإنسان والآخر الوحدة، وكذلك إذا علم الكثرة، وكذا إذا علم الخصوص والعموم، فكل ذلك زائد على المعلوم، وليس ذلك إذا فرضت هذه الأحوال بالفعل فقط بل هو كذلك، وإن فرضت بالقوة فإنك تفرض بالقوة الإنسان المطلق من غير التفات إلى الوحدة والكثرة، وتفرض الوحدة والكثرة بعده فيكون في اعتبارك إنسانية وإضافة ما للإنسانية إلى الوحدة أو الكثرة، وفرض الوحدة والكثرة زائد على أصل الإنسانية. كما أن الإنسان مثلاً معقول بأنه حقيقة ما وألزم شيء للإنسانية وأشدّه التصاقاً به كونه واحداً أو كثيراً، إذ لا يتصور إلا كذلك، ولكن العقل قادر على أن يعتبر الإنسانية المطلقة من غير التفات إلى أنها وحدة أو أكثر، والمعنى الثاني للكلّي هو الإنسانية مثلاً بشرط أنه مقولة بوجه من الوجوه المقولية على كثيرين، وهذا غير موجود في الأعيان، إذ يستحيل وجود شيء واحد بعينه يكون محمولاً على كل واحد من الآحاد في وقت واحد معين. وذلك لأن الإنسان الذي اكتتفته الأعراض المخصصة لشخص زيد مكتتفة أعراض عمرو، حتى تكون تلك الإنسانية

بعينها موجودة في عمرو، يكون هو ذلك في العدد بعينه، وربما يكتنفهما أعراض متعادلة، ولكن هذا المعبر عنه موجود في الأذهان.<sup>23</sup>

أما الكاتب فيقول: أما الماهية إن كانت نوعاً محصلاً فهي الماهية، وجزئها ينبغي أن يكون موجوداً، لأن جزء الموجود موجود، وإن تحققت باعتبار عقلي فهي الإعتبارية كالحیوان، والأبيض، ولا يجب أن يكون جزئها موجوداً لجواز تركيبها من الموجود والمعدوم مثل الأعمى والجاهل. أما الماهيتان المتفتتان في بعض الوجوه إذا اختلفتا في الباقي كان به الإتفاق غير ما به الإختلاف، كما هو الحال في الجنس والفصل.<sup>24</sup>

### الخاصة:

يوضح ابن حزم أن من الخاصة ما هو مساو للمخصوص، أي أنها في جميع أشخاصه، وهو المقصود من فكر ابن حزم النقدي للمنطق. ومنها ما هو أخص من المخصوص بها أي أنها في بعض أشخاصه لا في كلها، وذلك مثل الشيب في حال الكبر، فإنه فيما هو في وقت دون وقت، ومثل النحو والشعر فإنهما بالفعل في بعض ما هما فيه بالقوة دون بعض، فليس

<sup>23</sup> الغزالي: " معيار العلم في فن المنطق"، ص 337 - 338.

<sup>24</sup> أبو المعالي علي بن عمر دبيران الكاتب ( ت 1294 هـ): " حكمة العين"، حققه وعلق عليه صالح آيدين بن عبد الحميد التركي، بدون بيانات أخرى، ص 13.

كل إنسان نحوياً ولا شاعراً، إلا أنه قد كان ممكناً ومتوهماً أن يكون نحوياً وشاعراً. وأما الخاصة المساوية فقد تقوم قام الحد، ويرسم بها ما كان فيه رسماً صحيحاً دائراً على طرفي مرسومه منعكساً. فإننا نقول: كل إنسان حي ناطق ميت، وكل حي ناطق ميت إنسان، فهذا هو الإنعكاس الصحيح، وهذا هو الدوران على الطرفين. أي أنه لا يشذ عنه مما يراد رسمه أو حده. وكل إنسان فضحك إما بالقوة أي بالإمكان في كل وقت، وإما بالفعل في بعض الأوقات دون بعض أي بظهور الضحك منه .<sup>25</sup>

### العرض:

يقرر الكلنبوي أن " كل من الخاصة والعرض العام إن امتنع إنفكاكه عن الماهية في أحد وجوديها الخارجي والذهني أو في كليهما فهو عرض لازم لها ويسمى الأول لازم الوجود الخارجي كالحر للنار والثاني لازم الوجود الذهني كالكلي للعنقاء والثالث لازم الماهية كالزوج للأربعة وإلا فعرض مفارق سواء فارق بالفعل كالضاحك بالنسبة للإنسان أو كالمح للبحر".<sup>26</sup>

<sup>25</sup> ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، ص 34.

<sup>26</sup> الكلنبوي: " البرهان في فن المنطق"، مطبعة السعادة، تركيا، 1310 هـ، ص 11.

العرض العام يعم أنواعاً كثيرة جداً، وهو ينقسم أقساماً: فمنه ما يعرض في بعض الأنواع دون بعض ثم في بعض أحواله دون بعض، وذلك كحمرة الخجل، وكبدة الهم، وصفرة الجزع، وهذه سريعة الزوال جداً؛ وكالعقود والقيام والنوم وما أشبه ذلك، وهذه كلها تستحيل بها أحوال من هي فيه استحالة الأسباب المولدة لها، وتتفصل بها أحواله بعضها من بعض؛ ومنها ما هو ابطأ زوالاً مثل كهولة الكهل وصبا الصبي وما أشبه ذلك؛ ومنها ما لا يزول أصلاً، إلا أنها لو أمكن أن تزول لم يبطل شيء من معاني ما هي فيه، كزرقة الأزرق وفسطة الأفطس وقنا الأقنى وحلاوة العسل وسواد الغراب وما أشبه ذلك فإنه إن توهم الزنجي أبيض والغراب أعصم لم يخرجوا بذلك عن الغرابية ولا عن الإنسانية، وكذلك العسل قد يكون منه مر ولا يبطل عن أن يكون عسلاً.<sup>27</sup>

<sup>27</sup> ابن حزم: "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، ص 35.

## الخاتمة

يدافع ابن حزم عن مشروعية علم المنطق بأنه يعود إلى عظيم النعمة الإلهية من تعليم آدم الأسماء. وهذا العلم مستقر في نفس كل عاقل، فالذهن الذكي واصل بما مكنه الله تعالى فيه من الفهم، إلى فوائد هذا العلم، بخلاف الجاهل، وهكذا سائر العلوم. وعلى أساس ذلك يقيم ابن حزم المواقف من علم المنطق.

عندما يدرس ابن حزم النوع فإنه ينتقد به المفهوم المقابل لـ " الصورة " ويرى أن هذا اتباعاً للغة اليونان، واقعاً على النوع المطلق، ولا معنى للإشغال به لأنه لا فائدة فيه. وإنما المقصود إلى تسمية كل جماعة متفقة في حدها أو رسمها مختلفة بأشخاصها فقط به، مثل: الملائكة والناس وغيره.

يقدم ابن حزم تصوراً شاملاً للأجناس والأنواع فالأصول منها أربعة، والعشرة منها هي: الجوهر، والكم، والكيف، والإضافة: والمتى، والأين، والنسبة والملك، والفاعل، والمنفعل.



## قائمة المصادر والمراجع

- 1- الأمدي: " شرح الولدية في آداب البحث والمناظرة"، وبهامشه شرح العلامة البهتي المعروف بملا عمر زاده، الطبعة الأخيرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1380 هـ - 1960 م.
- 2- الأبهري، أثير الدين: " مغني الطلاب: شرح متن إيساغوجي"، تحقيق محمود رمضان البوطي، ط1، دار الفكر، دمشق، 1424 هـ - 2003 م.
- 3- حسين، د. رواء محمود: " العروة الوثقى : مدخل إلى علم الحكمة الإسلامية"، دار ناشري للنشر الأليكتروني، الكويت، 1434 هـ - 2013 م.
- 4- \_\_\_\_\_: " شرعة ومنهاج: أصول المنهج العلمي في علم الحكمة الإسلامية"، ط1 ، دار ناشري للنشر الأليكتروني، الكويت، 1435 هـ - 2014 م.
- 5- \_\_\_\_\_: " الإنجاز المنطقي للدكتور محمد رمضان عبد الله: قراءة تحليلية في المقدمات المنطقية"، بحث منشور في أعمال المؤتمر الفلسفي التاسع لقسم الدراسات الفلسفية، بيت الحكمة،

- بغداد، والموسوم: "الفلسفة العراقية من البواكير إلى الحاضر"، تشرين الثاني/2009 م.
- 6- ابن حزم ( ت 456 هـ): "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، تحقيق: إحسان عباس، ط1، دار مكتبة الحياة - بيروت، 1900.
- 7- الخبيصي: "شرح الخبيصي على متن تهذيب المنطق"، بدون بيانات أخرى.
- 8- الدمنهوري، أحمد عبد المنعم: "إيضاح المبهم لمعاني السلم" (شرح على متن السلم المنورق في علم المنطق، اعتنى به مصطفى الأزهري، ط1، دار البصائر، القاهرة، 1429 هـ - 2008 م.
- 9- الرازي، قطب الدين: " تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين الكاتبي القزويني"، وعليه حاشية الشريف الجرجاني، انتشارات بيدار، قم، 1426 هـ .
- 10- شاکر، محمد: "الإيضاح لمتن إيساغوجي في المنطق"، مطبعة النهضة، مصر، 1345 هـ - 1926 م.
- 11- ابن طموس: " المدخل لصناعة المنطق"، الجزء الأول: " كتاب المقولات وكتاب العبارة"، المطبعة الأبيريقية، 1916 م.
- 12- العلوي، أبو بكر عبد الرحمن بن شهاب الدين الحسيني: "تحفة المحقق بشرح نظام المنطق"، المنار، القاهرة، 1330 هـ.

- 13- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (المتوفى: 505هـ): " معيار العلم في فن المنطق"، تحقيق الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، عام 1961م.
- 14- الفارابي: " كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق"، حققه وقدم له وعلق عليه محسن مهدي، ط2، دار المشروق، بيروت، بدون تاريخ.
- 15- القزويني: "الشمسية في القواعد المنطقية"، تقديم، تحليل، تعليق، وتحقيق الدكتور مهدي فضل الله، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، 1998 م.
- 16- الكاتب، أبو المعالي علي بن عمر دبيران (ت 1294 هـ): " حكمة العين"، حققه وعلق عليه صالح أيدين بن عبد الحميد التركي، بدون بيانات أخرى.
- 17- الكلبوي: " البرهان في فن المنطق"، مطبعة السعادة، تركيا، 1310 هـ.
- 18- الكندي: "رسائل الكندي الفلسفية"، تحقيق د. محمد عبد الهادي ريدة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1369 هـ - 1950 م.